مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 6 عدد 1 (2025)

مبدأ المساواة: بين المنطلقات الفكرية والتحوّلات المجتمعية

The Principle of Equality: Between Intellectual Principles and Societal Transformations

الدكتور عبد المومني إدريس، أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس – الرباط
المملكة المغربية
Dr. Abdelmoumni Idriss, Substitute teacher Mohammed V University in Rabat
Kingdom of Morocco
http://doi.org/10.57072/ar.v6i1.157

نشرت في 2025/03/17

المستخلص:

تقوم فكرة المساواة على عدم التمييز بين الناس على أساس اللون أو العرق او الدين أو اللغة أو غيرها من معايير التمييز بين الناس، ويرتبط هذا المبدأ بباقي الحقوق والحريات، إذ لا تستقيم ممارسة حقوق الإنسان دون توفير مبدأ المساواة بين الناس في التمتع بها، هذا ما دفع البعض الى اعتبارها أصل جميع الحقوق ومصدرها، تكمن إشكالية مبدأ المساواة في تحديد المفهوم وحصر أبعاده ومنطلقاته الفكرية والفلسفية، فضلاً عن ضماناته القانونية والقضائية وتأثيراته المجتمعية. شكّل مبدأ المساواة غاية المجتمعات الحديثة بعد عصور من العبودية والتمييز بين الناس، لذلك تلتزم جل الدول بالاتفاقيات الدولية المناهضة للتمييز وتعمل على بلورة مضامينها ضمن القوانين الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المساواة، التمييز، التمييز الإيجابي، النسوية، حقوق الإنسان، الدين، الفلسفة، القانون.

Abstract:

Equality is based on not discriminating against individuals regardless of their color, race, religion, language, or any other criteria. This principle is connected to all other rights and freedoms. The full realization of human rights cannot be achieved without ensuring the principle of equality among people. This has led some to consider it the origin and source of all rights. The issue with the principle of equality lies in defining its concept, its intellectual and philosophical dimensions, as well as ensuring its legal and judicial guarantees and societal impacts. The principle of equality is the goal of modern societies after ages of slavery and discrimination among individuals, which is why most countries adhere to international conventions against discrimination and work to clarify their contents within their national laws.

Keywords: Equality, discrimination, Positive Discrimination, feminism, human rights, religion, philosophy, law.

المقدمة:

عرفت المجتمعات البشرية ومند القدم وفي كثير من مراحلها مبدأ التمايز والتفاضل بين أفرادها، وإن اختلفت حول أساسه، فكان التمايز بين الناس على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو اللون أمرا سائداً، وحدث أن توزع الناس بين طبقات سامية وأخرى وضيعة، أغنياء فقراء، فئات خاصة وأخرى عامة، ما فتئت أن تحولت الى عبودية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

إن طبيعة الإنسان غالباً ما تنحو نحو التعالي الناتج عن غلبة "الأنا" وحب السيطرة والقوة والسمو، فصار التنافس والصراع بين الأعراق والألوان والاجناس المختلفة، لإثبات الرقي والرفعة والتقدم والتحضر، وأصبح الإنسان رهين تفكير الجماعة، وحبيس سلطتها، معتزاً بالانتماء إليها، من منطلق التفوق والسمو على الآخرين.

استلم البحث في 2024/11/15 قبل للنشر في 2025/03/02

في سبيل تغير ذلك، وضع الفلاسفة اليونان جملة أفكار ونظريات[1] تستند إلى كون جميع البشر متساوون في القيمة الاعتبارية، مبادئ ما لبثت أن تأصلت، وانتشرت تدريجياً بفضل جهود الحركات الدينية التي آمنت بوحدة الأصل البشري، وقامت على مبدأ المساواة والعدالة ورفع الظلم.

تميّز الفكر السياسي الحديث، بمحاولة الاحاطة بكافة الأنساق المعرفية المتصلة بدينامية المجتمع وتطوره السياسي، فكان لموضوع نشأة المجتمع السياسي وظهور مفهوم الدولة، الحيّز الأكبر من النقاش الفكري الفلسفي والسياسي، عبر مجموعة من النظريات، لعل أبرزها نظرية العقد الاجتماعي. ثم ترسخت بفضل إعلانات الحقوق التي أعقبت الثورتين الفرنسية والأمريكية، وما تلاها من عملية تقنين التشريعات الوطنية وإعلان الدساتير المكرسة للحقوق والحريات.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع مبدأ المساواة بين المنطلقات الفكرية والتحولات المجتمعية أهمية بالغة كون هذا المبدأ هو أساس البناء الديمقراطي الحديث وأحد أعمدة فلسفة حقوق الإنسان بصفة عامة، ويمثل ضمانه ركيزة للسياسات الوطنية في مجال الحقوق والحريات.

كما أن مفهوم المساواة عرف تطورا سريعا في المجتمعات العربية بعد الاستقلال نتيجة الانفتاح الواسع على الثقافة الغربية بعد الثورة التكنولوجية والاعلامية التي عرفها العالم خلال مطلع القرن الواحد والعشرين، فضلاً عن أن تراجع نسب الأمية وانتشار التعليم وإلزاميته، وظهور الحركة النسوية العربية في أغلب الدول ساهم في نشر ثقافة المساواة وفرض تضمينها في القوانين والتشريعات الوطنية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية البحث حول مدى قدرة المجتمعات العربية على تقبل مفهوم المساواة، وإمكانية بلورة رؤية عربية تراعي الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمعات العربية دون الانسياق وراء التأويلات الأيديولوجية للمفهوم. كما أن أغلب الدول العربية صادقت فعلياً على الاتفاقيات الدولية المجرّمة للتمييز، مثل اتفاقية "سيداو"، مع إبداء بعض التحفظات، مما يطرح إشكالية إمكانية التطبيق الفعلي لمضامين هذه الاتفاقيات في التشريعات الوطنية، وعدم الالتفاف عليها باسم الخصوصيات المحلية. وعليه فالدراسة ستحاول الإجابة على التساؤلات المحورية التالية:

- ما مدى تأثر المجتمعات العربية بمفهوم المساواة؟
- ما هي حدود مبدأ المساواة؟ وما أبرز صورها
- ما تأثير الحركة النسوية على تأصيل مبدأ المساواة في المجتمعات العربية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها في ما يلي:

- تأثرت المجتمعات العربية بالفكر التنويري الذي نقلته البعثات الطلابية من أوروبا خلال الفترة الاستعمارية لتقبل فكرة المساواة.
- مثل الفكر الديني عائقاً أمام منح المساواة مفهوماً أوسع.
- شكّل الفقه والاجتهاد فرصة لتكريس المساواة في المجتمعات الإسلامية.
- لعبت الحركة النسوية العربية دوراً بارزاً في بلورة مفهوم المساواة وتقبله من طرف المجتمعات العربية المحافظة.

منهجيّة الدّراسة:

يعرف المنهج بأنه الطريق الذي يتبعه الباحث للوصول إلى نتائج علمية، أو الوسيلة المحددة التي يتوصل من خلالها الباحث إلى غاية معينة، لتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للبحث في العلاقة بين الفكر الفلسفي التنويري الغربي وتطور مفهوم المساواة في البلدان العربية. كما تم اللجوء إلى استخدام المنهج الاستنباطي ومنهج دراسة

1 من بين أشهر النظريات التي عرفتها الفلسفة الأثنية ما عرف بالرواقية. وهي مذهب فلسفي ابتكره الفيلسوف زينون نحو 300 ق.م. ويقوم على قاعدتين رئيسيتين: العالم كل عضوي تتخلله قوة الله الفاعلة، والرجل ملزم بكبح نزواته وعواطفه والتحرر منها للوصول الى الكمال.
أنظر: ديفيد جونسون: مختصر تاريخ العدالة. ترجمة مصطفى ناصر؛ سلسلة عالم المعرفة. العدد 387، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. أبريل 2012. ص 14.

النصوص خلال جميع مراحل الدراسة، سواء عند تحليل النصوص الدينية أو الكتابات الفلسفية.

بناءً على ذلك، سنتناول في هذه الدراسة منظور الأديان السماوية لمفهوم المساواة وأثرها على واقع المجتمعات العربية (المبحث الأول)، وتأصيل المدارس الفكرية لمبدأ المساواة وتفسير كل منها له وتأثيرها على تطور الحركة النسوية العربية (المبحث الثاني).

المبحث الأول:
التأصيل الديني والفلسفي لمبدأ المساواة بين النص والتطبيق

تجمع الدراسات الأكاديمية المتعلقة بعلم الأديان على أن تعدد الآلهة وكثرتها منذ الإنسان البدائي وحتى اليوم دليل على أن حاجة الإنسان إلى الدين والعقيدة ضرورة فطرية لا يمكن للنفس البشرية أن تحيا بدونها، فهو وسيلة لإشباع الاحتياجات النفسية والروحية.

ولا شك أن للعقائد أثراً بارزاً وعميقاً في التقدم الإنساني، فبعد أن كان الصراع على البقاء محصوراً على القوة الغاشمة، أصبح قائماً – بوساطة العقيدة الدينية – على الأعمال الصالحة وما يقدمه الإنسان من خير وشرّ، وأصبح الدين أداة لتوجيه الشعوب نحو منطق العقل بدلاً من الاعتماد على القوة والعنجهية.

قامت الديانات السماوية على أسس وجدانية وعقلية، رافضةً للظلم والتمييز بين الناس، لكنها تباينت في موقفها من مكانة المرأة ودورها في المجتمع، ومن إلغاء الرق والعبودية والتمييز بين الناس في الأحكام ونظام العقوبات. زاد من حدة هذا التباين كثرة التفسيرات التي لحقت النصوص الدينية الأصلية، سواء تعلق الأمر بالديانتين اليهودية والمسيحية، أو ما تعلق بالفقه الإسلامي.

من جانب آخر، اعتُبرت إشكالية المساواة واللامساواة، والتناقض الحاصل بين ما هو فكري نظري والواقع المجتمعي، حافزاً لإثارتها فلسفياً، بدءاً بالفلاسفة الإغريق كأرسطو، مروراً بفلاسفة عصر الأنوار، وانتهاءً بالحركة النسوية المجسدة لقيم الحداثة، والمنادية بالتحرر من المبادئ الموروثة المستعملة لتبرير التفاوت والعبودية والاستغلال.

المطلب الأول:
الأديان السماوية ومبدأ المساواة

قامت الأديان جميعها على مبادئ جامعة لا تستقيم المجتمعات الإنسانية إلا بها؛ فالعدالة هي أساس قيام الدول، والظلم سبب انهيارها. وتعد المساواة وسيلة لحماية الوطن والمواطنين. فالعدالة تعني في اللغة الاستقامة، وفي الشريعة الإسلامية هي القسط وأعدل المعروف، لأنها أساس كل ما قرره الشارع من مبادئ كلية، وأساس القواعد العامة في شرعه الحكيم. أما العدل فهو الحكم بإعطاء كل مستحق حقه دون زيادة أو نقصان.

تُعَدُّ قضية المساواة بين الجنسين من القضايا الجوهرية التي شغلت اهتمام الديانات السماوية والمجتمعات البشرية عبر العصور. إذ يُعتبر البحث في المساواة في الديانات السماوية جزءاً أساسياً من فهم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأ على مر الزمن. فالديانتان المسيحية واليهودية، على الرغم من تركيزهما على كرامة الإنسان، تباينتا في تأكيد مبادئ المساواة، بينما قدم الفقه الإسلامي تفسيراً معقداً ومتعدد الأبعاد لمفهوم المساواة، يعكس تأثيرات النصوص الدينية والممارسات الاجتماعية المتباينة.

- **الفقرة الأولى: المساواة في الديانات السماوية:**

أ. الديانة المسيحية واليهودية:

ارتبط ظهور الديانات السماوية بإنقاذ الناس من العبودية والذل وتحقيق الكرامة الإنسانية. وعلى الرغم من أن النصوص المسيحية واليهودية[1] تحتوي على دلالات تعزز كرامة الإنسان وتُعنى به، فإن نصوص العهد القديم تكاد تخلو من الدعوة إلى المساواة بين بني البشر وعدم التمييز بينهم، رغم وجود

[1] وردت مصادر الفكر اليهودي في المؤلفات التي تُعنى بعلم مقارنة الأديان تحت ما يعرف بالعهد القديم، وهو ليس كتاب تاريخي بالمعنى العلمي.

نصوص في سفر المزامير المنسوب لداوود وسفر الأمثال تدعو إلى العناية بالإنسان، خصوصاً بطبقة الفقراء[1].

امتاز الدين المسيحي بتقديم دعوته لجميع أفراد الأمم والطبقات دونما قيد أو شرط، ولم يكن كالدين اليهودي الذي كان مقتصراً على شعب معين[2]. وألغى الدين المسيحي الفوارق الدنيوية، واعتبرها أموراً تافهة، وجعل من حياة السيد المسيح ومبادئه الأخلاقية نبراساً يقتدي به الناس.

ومع ذلك، حافظت الديانة المسيحية في نظر علماء الأديان على نظام الرق، حيث استمرت المجتمعات المسيحية في اعتماده كنظام اجتماعي واقتصادي يدعم إقامة المدن ويسهل عملية استغلال الطبقات الضعيفة والمقهورة.

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تختلف الروايات حول موقف المسيحية واليهودية من تكريم المرأة أو تحقيرها، وذلك بحسب النصوص المعتمدة كمعيار لذلك والتفسيرات التي أُرفِدت بها.

فنجد مثلاً في انجيل متى أن امرأة جاءت إلى المسيح تشكو مرض ابنتها فقال لها المسيح لا يجوز أن يؤخذ خبز البنين ويرمي للكلاب فقالت: نعم يا سيدي حتى الكلاب تأكل من الفتات المتساقط على موائد أصحابها، فأجابها يسوع ما أعظم ايمانك يا امرأة فليكن لك ما تريدين[3].

ومعلوم أن كلمة كلاب استخدمت في الانجيل بصبغة تحفيزية في أكثر من موضع، إلا أن بعض الشراح حاولوا إعطاء هذا النص مدلولات مغايرة لفحوى الكلمات. من ذلك ما أورده متى هنري، حين رأى أن هذه المرأة لم تكن يهودية بل أممية، فلقد كانت من الكنعانيين القدامى... كانت غريبة وبلا رجاء، وبحسب مركزها هذا لم يكن لها أي حق في الاقتراب إلى الله أو مسيحه[4].

فالمرأة في الديانات السماوية (المسيحية واليهودية) يختلف وضعها بحسب موقعها، فهي تعبير عن الفضيلة والحب والحكمة الالهية،[5] وقد تكون مغرورة حقودة، ويحذر من جمالها لأنه فخ، بل هي أمر من الموت، وهذا مرتبط بثقافة المجتمعات الشرقية، وبتفسيرات رجال الدين لكلام المسيح حولها، وقد تكون تأويلات أبعد عن حقيقة النص الديني[6].

---

[1] جاء في سفر الأمثال: من كل تكبر احفظ قلبك لأن منه تنبع ينابيع الحياة.

ونص سفر التكوين على ما يلي:" وخلق الله الإنسان على صورته على صورة الله خلق البشر ذكرا وأنثى خلقهم، التكوين 1. وفي سفر الأمثال 22: الغني والفقير يتلاقيان فكلاهما صنعهما الرب.

[2] يخالف بعض اللاهوتيين هذا الرأي حيث يرون أن شريعة التوراة تظهر إمكانية دخول غير الإسرائيليين حيث ورد في سفر خروج 49-12 "وأي دخيل نزل عليكم أو سكن فيما بينكم مدى أجيالكم وصنع وفيدة ترضي رائحتها الرب فليصنع ما تصنعون فريضة واحدة لكم وللدخيل، مثلكم يكون الدخيل امام الرب شريعة واحدة وحكم واحد يكونان لكم وللدخيل.

أنظر في ذلك:

خالد الشنيبر: حقوق الإنسان في اليهودية والمسيحية والإسلام مقارنة بالقانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة الملك سعود، 2007، مجلة البيان، عدد 42 لسنة 1434هـ.

[3] أنطونيوس فكري: دراسات في العهد الجديد انجيل متى، مشروع الكنوز القبطية، طبعة 2000. ص 15.

[4] متى هنري: التفسير الكامل للكتاب المقدس، ج1، مطبوعات ايجلز. دون ذكر سنة الطبع، ص 253.

5 تحدثت بعض الكتابات الأرثوذكسية عن المرأة باعتبارها الحكمة الإلهية التي تجسدت في العهد القديم بمظهر الأنثى والأم، وبكونها انعكاس للنور الأزلي ومرآة صافية لعمل الله.

أنظر في ذلك:

ريم أبو الوفا: صورة المرأة الأجنبية في اسفار العهد القديم: رسالة ماجستير في الآداب قسم لغات شرقية، جامعة المنصورة 2014.

[6] Maurice Bucaille: La Bible, le Coran et la science. Les Écritures Saintes examinées à la lumière des connaissances modernes.

على الموقع الالكتروني:https://www.alterinfo.net/ تاريخ الزيارة 10 ماي 2024.

ويلاحظ اللاهوتيون المسيح أن دخول عدد كبير من النساء إلى الدين الجديد (المسيحية) لما فيه من انصاف لهن من الرجال، أو لما فيه من رد اعتبار وقيمة وكرامة واحتراماً لم يألفنه من قبل. لكن ما عمد إليه اليهود من الأعمال الشنيعة، أعاد الكراهية للمرأة على المستوى الاجتماعي بشكل مغاير لموقف السيد المسيح.

وهكذا كانت القرون الأولى الموالية لوفاة السيد المسيح، امتدادا للنظرة الدونية للمرأة، والتي سادت التراث اليهودي والروماني، والتي تعتبر مصدراً للقوانين في العصور المسيحية الأولى وجزء كبيراً من العصور الوسطى التي اعتبرت المرأة مصدراً للغرابة وبوابة الشر[1].

ب. مفهوم المساواة في الفقه الإسلامي:

تختلف الدراسات في تحديد تعريف موحد للمساواة في الفقه الإسلامي، على الرغم من أن نصوص القرآن قد فصلت في مدلولاتها في مواضع متعددة، كما سنرى لاحقاً. يرى الفقه الإسلامي أن صدر الإسلام لم يشهد قلقاً حول الفوارق بين الرجل والمرأة، والسبب في ذلك هو قبول الطرفين بقداسة الرسالة والإيمان بها دون شك في عدالتها الإلهية، فقد ساوى الله عز وجل بينهما في الخلق وأطواره، وكذلك في الصورة والملامح، ولم يفرق بينهما إلا فيما يتعلق بالتناسل، لما يترتب عليه من عمارة الأرض. فجعل الله للرجل القوة والخشونة، وجعل للمرأة اللطف والرقة، حيث أن العلاقة بينهما تشبه السالب والموجب، فلا يمكن للحياة أن تستمر إلا بتكاملهما، ولو تساويا في كل شيء، لفقد هذا التكامل معناه وفسد النظام الذي يقوم عليه[2].

وقد وردت نصوص كثيرة تحض على المساواة وتؤكدها، وتشجب التمييز بين الناس.قال تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"[3] وقال أيضاً: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير"[4].

وقد حققت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الأفراد في الميدان العملي بمقتضى عقيدة التوحيد، التي لا تستثني أحداً في شرعها ولا تميز بين بني آدم في الحقوق والواجبات قال تعالى: "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً"[5].

وأكّدت الأحاديث النبوية على هذه المبادئ، حيث ورد في خطبة حجة الوداع قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله... ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف". كما دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الترفع عن المفاخرة بالأنساب والأحساب، رغم أنها كانت تشكل عصب القبيلة وركيزة المجتمعات العربية. قال صلى الله عليه وسلم في ذلك: "أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد. ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى." قالوا: "بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم"[6]، فأقرت هذه الخطبة العظيمة أن التفاضل ونيل الفضل إنما هو بتقوى الله عز وجل، وليس بالأعراف أو الأنساب، وهو رفض لكل تمييز على أساس الجنس أو اللون أو العرق[7].

غير أن نصوص الشريعة الإسلامية تثير بعض الإشكالات حول إقرار مبدأ المساواة، حيث يرى بعض الفقهاء أنه لا يمكن تصور تمام المساواة بين البشر، لأن أصل الخلقة جاء بتفاوت

---

[1] عبد القادر قايلة: مبدأ المساواة بين القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج 2013، ص 43.

[2] Zaid elakaili: the rights of the working women in the Jordanian and the UAE. P16.

[3] سورة الحجرات الآية 13.

[4] سورة الاسراء الآية 70.

[5] سورة الأنبياء الآية 108.

[6] عبد الرزاق البدر: خطب ومواعظ من حجة الوداع، مكتبة الملك فهد الوطنية ط1، المدينة المنورة، 2005، ص 68.

[7] م س. ص 72.

في الصفات الذاتية والنفسية، وهذا التفاوت يؤدي إلى تمايز وتقارب في المعاملة، بناءً على الحاجة المتفاوتة إلى الأفراد.[1]... وبالتالي، وفقاً لهذا الرأي، فإن الشريعة لا تعتبر المساواة مبدأً مطلقاً، بل هي خاضعة لشروط وقيود يجب توفرها قبل البحث في تطبيقاتها.

من مظاهر اهتمام الإسلام بمبدأ المساواة إقراره بوحدة التكليف، حيث خاطب الله سبحانه وتعالى جميع البشر بنفس التكاليف العقدية، كما هو الحال في التوحيد. فجاءت الآيات المتعلقة بالعقيدة غير مخصصة بالمسلمين فقط، بل جاءت بصيغة "يا أيها الناس" التي ذُكرت في القرآن عشرين مرة. ومن هذه الآيات قوله تعالى: "يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون"[2]. وكذلك قوله: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً"[3]. وقوله: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"[4]، فالتكليف حسب فقهاء الإسلام يخاطب الإنسان باعتباره كائناً عاقلاً أنيطت إليه الرسالة السماوية المقرونة بالحجج، ودُعي إلى التفكير فيها والاختيار بينها وبين عبادات أخرى[5]. إن الآيات أعلاه، وإن كانت تخاطب الناس اعتباراً لوحدة التكليف، فهي أيضاً دعوة إلى عدم التفريق بين الناس على أساس الجنس أو اللون أو اللغة، فالبشر متساوون في الأصل والمنشأ[6]، إذ لا فرق بين الناس في الإسلام وإن تفاوتوا في الأنساب والألوان والأعراق والثروات والأعمال والمناصب، لكنهم أمام الله سواسية، لا فرق بينهم إلا بالتقوى. وكان العرب في ما مضى يفرقون في الدية بين السادة والسُوقة وفي الاقتصاص في الدماء، ويسمون ذلك بالتكايل، فيُقدَّر دمُ السيدِ أضعافَ دمِ السُوقة[7].

ينظر الإسلام إلى الرجل والمرأة على أنهما سواء، فهما مصدر خير وشرّ معاً فلا يستأثر الرجل بالخير المطلق لوحده ولا تتصف المرأة بأنها مصدر سوء وشرّ. قال تعالى "وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين"[8].

ساوى الإسلام بين المرأة والرجل فيما يتعلق بتحمل المسؤولية اتجاه ما ينتج عن تصرف كل منهما من خير وشر على حد سواء "كل نفس بما كسبت رهينة"9، فالعقاب والثواب لا يختص أحدهما دون الآخر ولا يحمل أحدهما وزر الآخر وإن كان زوجاً أو أباً أو ابناً " لا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى[10]".

كان للإسلام تأثير كبير على حال المرأة في الشرق إذ رفع من مكانتها الاجتماعية وشأنها رفعاً عظيماً، والقرآن قد منح

---

[1] The Islamic Cultural Centre, What They Say about Islam, London, The Islamic Cultural Centre, 2002, p.4.

[2] سورة البقرة الآية 21.

[3] سورة النساء الآية 170.

[4] سورة الحجرات الآية 13.

[5] قال تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويومن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها" سورة البقرة الآية 256.

[6] من جملة ما ورد في الأحاديث النبوية قوله صلى الله عليه وسلم "كلكم لآدم وآدم من تراب" أخرجه الألباني في السلسلة الصحيحة ضمن باب" خطبة حجة الوداع".

[7] مجموعة من المؤلفين: مقالات لكبار كتاب العربية في العصر الحديث. جمع وتنسيق محمد بن إبراهيم الحمد.1425 هـ. ص 131 على الموقع الالكتروني www.toislam.net تاريخ الزيارة 11 ماي 2024.

8 سورة التحريم الآية 11.

9 سورة المدثر الآية 38.

[10] سورة فاطر الآية 18

المرأة حقوقا إرثيه أحسن مما في بعض الدول الأوربية، كما أباح الطلاق واشترط أن يتم تمتيع المرأة بالمعروف[1].

مما تقدم، يتضح أن الإسلام قد أقام رابطة الدين، وجعلها تسمو على ما دونها من الروابط بين الناس، وأنهى حالة الأبوية السائدة في بلاد العرب منذ الجاهلية، بأن ألغى وأد البنات، وحرم العبودية، وزواج الابن من زوجة أبيه أو تملكها، وبأن وضع لها نصيباً من الميراث والنفقة، ومنحها أهلية الزواج والطلاق، وجعل الصداق حقاً للمرأة دون أهلها، وحرم توريث النساء مع بقية الممتلكات، أو بيعهن أو طردهن من بيوتهن أو هجرهن، وهي أمور كانت شائعة في قبائل العرب كتميم وقريش وغيرها[2].

- **الفقرة الثانية: واقع المساواة في المجتمعات المسلمة:**

يطرح واقع المساواة بين الرجل والمرأة إشكالاً عميقاً، بحكم التناقض الحاصل بين النصوص الدينية (القرآن والسنة) وما تعيشه المجتمعات الإسلامية من أشكال التمييز، في انحراف صارخ عما نصت عليه آيات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وفق ما ذكر سابقاً.

ترى بعض الدراسات أن الإسلام باعتباره متجاوزاً للإيديولوجيات القائمة على الأبوية، والمنتشرة بشبه الجزيرة العربية قد تأثر عملياً بها من خلال سلوكيات وممارسات تتم باسم الإسلام، دون أن تجد لها سنداً نصياً في القرآن أو السنة. ووصل الأمر لدرجة أن هذا الاتجاه سيصبح غالباً على ما دونه من الأفكار، ليصير حركة تاريخية انتفاضية، تفترس الإسلام وتستحوذ عليه بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم[3]. بل وستؤدي فيما بعد إلى نقض تعاليمه، وتصير سبباً في انهيار نظام الخلافة، وسقوط الحكم الأموي والعباسي من بعده، لتبدأ بعدها مرحلة الانحطاط التي ستعقبها فترة المد الاستعماري للمنطقة العربية. وخلال تلك الفترة عادت أغلب القبائل العربية إلى عاداتها، فأصبغت عليها صفة القداسة، وربطتها بالإسلام باسم التفاسير تارة، أو تحت راية الفتوى والاجتهاد تارة أخرى.

ومن مظاهر عودة المجتمعات الإسلامية إلى تقاليد الجاهلية[4]، انتشار أسواق النخاسة والجواري والغلمان في المدن والحواضر، بعد أن نهى عنه الإسلام وحرم بيع الإنسان واستبعاده، وكرمه أيما تكريم. بل ان المجتمع الإسلامي بات قابلاً لتقبل فكرة وجود مجتمعين مترابطين داخل نفس النسق: مجتمع الجواري ومجتمع المماليك، أو ما يسمى أيضاً بدولة المماليك ودولة الجواري مع مجتمع الأسياد[5].

تبعاً لتقارير الأمم المتحدة لبرنامجها الإنمائي، فإن الدول الإسلامية تعاني من انخفاض حاد في معدلات التنمية، وتعرف غياب المساواة، خاصة في الجانب المتعلق بالمساواة بين الجنسين والمساواة المجالية[6]. كما أن الفجوة بين الخطاب السائد داخل المجتمعات الإسلامية عن المساواة يناقض واقعها

---

[1] الزلمي مصطفى ابراهيم: معين القضاة لتحقيق العدل والمساواة، دار احسان للنشر والتوزيع، ط1 2014، العراق. ص 15.

[2] غوستاف لربون: حضارة العرب ترجمة عادل زعيتر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2013 ص 412-416.

[3] AZIZAH AL HIBRI, A study of islamic history: or how did we ever get into this mess? in womens studies international forum 5, 1982 pp 207-209.

[4] تحدد المصادر التاريخية التي أوردت مظاهر انحطاط العرب بعد القرن الثاني الهجري وعودتهم إلى عادات الجاهلية ومن ذلك ما ذكره ابن خلدون في مقدمته بقوله: "ثم قال لي لم تشربون الخمر وهي محرمة عليكم في كتابكم؟ فقلت اجترأ على ذلك عبيدنا وأتباعنا قال تطؤون الزرع بدوابكم والفساد محرم عليكم؟ قال ليس كما ذكرت بل أنتم قوم استحللتم ما حرم الله وأتيتم ما عنه نهيتم وظلمتم فيما ملكتم فسلبكم الله عز وجل وألبسكم الذل...

عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة؛ دار العلمية بيروت 1988. ص 207.

[5] وفاء الإدريسي: الجواري والغلمان في الثقافة الإسلامية – مقاربة جندرية – مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ط1، 2016.

[6] تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2012/2011. على الموقع الرسمي للأمم المتحدة www.on.org ص 12 تاريخ الزيارة 12 ماي 2024.

الفعلي[1] الذي يغيب هذا المبدأ يجد هذا الواقع تبريره لدى الناس من تفسيرات قرآنية وثقافية متأصلة باسم الإسلام وصارت حقيقة لا تقبل التشكيك فيها.

يعزو البعض هذا الأمر إلى التفسير الذكوري للقرآن[2]، فصارت القوامة دليلاً على دونية المرأة وعلو مكان الرجل، رغم تأكيد آيات القرآن على أن الخلق واحد يستوي فيه الذكر والأنثى "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى"[3] وقوله عز وجل "أيحسب الإنسان أن يترك سدى ، ألم يك نطفة من مني يمنى، ثم كان علقة فخلق فسوى، فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى"[4]. وعليه فالمسألة راجعة إلى الجهل بالدين وإنكار حقوق النساء المتأصلة في نصوصه وجحدها فصار ذلك عادة مجتمعية.

يتناول عدد لا بأس به من علماء المسلمين مفهوم المساواة بين الجنسين في إطار الهرمنيوطيقي[5]، فالواقع الاجتماعي للمرأة بعيد كل البعد عن النص الديني، ويرجع ذلك لإخضاع النصوص الدينية المتعلقة بحقوق المرأة الدينية والمدنية والسياسية والاجتماعية... إلى الأهواء والعادات والأعراف والتقاليد المخالفة لتعاليم الإسلام ومقاصده الشرعية، وتفسيرها وفق الموروث الفكري المتأثر بتلك العادات التي لا تمت للإسلام بصلة. فهي تقاليد وعادات قائمة على النظرة الدونية للمرأة، واستعلاء الرجل عليها والعمل على استمرار هذه النظرة وترسيخها.

الأدهى من كل ذلك، أن تلك الثقافة السلطوية المخلة بكرامة المرأة تجد من يسوقها من داخل المجتمعات المسلمة، ومن طرف بعض المثقفات أنفسهن، فنجد الكاتبة السعودية سهيلة زين العابدين مثلاً وقد ألفت من الكتب والمقالات في ضرورة التعزير على المرأة، وعدم رفع الوصاية عنها، ومنعها من الاختلاط والعمل، بدعوى مخالفة ذلك للشرع الإسلامي. مختصرة المرأة في جسدها ووجهها وغريزتها. حيث ترى أن المغرضون يتعمدون ربط الحجاب بالتخلف، والسفور بالتطور، لتنبذ المرأة حجابها، وينشرون التعلم المختلط ويقصون التعليم الديني[6]. وفي موضع آخر، ترى الكاتبة أن خروج المرأة للعمل التكسبي يؤدي بها إلى السفور والتبرج والاختلاط، وهي سبب الانحطاط الذي وصلت إليه المجتمعات العربية[7].

اعتبرت الدكتورة أن عمل المرأة في المستشفيات بوضعها الحالي يعرضها للشبهة والفتنة، لما فيه من اختلاط، إذ يحسن افتتاح مستشفيات خاصة للنساء خالية من أي اختلاط، بحيث يكون جميع العاملين فيها من الإداريين والأطباء والصيادلة وعمال النظافة من السيدات[8].

على النقيض من ذلك دافع مثقفون – رجال – عن حقوق المرأة المسلمة، ودافعوا عن حقها في التمتع بالحرية والاستقلال والمساواة بالرجل. فالمجتمع الأوربي مثلاً كان يرى ما تراه المجتمعات المسلمة اليوم في النساء، باعتبار أمرهن مقصور على النقص في الدين والعقل، وأنهن لسن سوى عوامل فتنة

---

[1] adila abou charaf: women islamic communitier the quest for gender justice. 2003.p 12

[2] فرانيا رانكوتي: المرأة بين التعاليم الإسلامية والواقع المعاصر. مركز دراسات التشريع الإسلامي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.cilecenter.org تاريخ الزيارة 22 ماي 2024.

[3] سورة النجم الآية 45.

[4] سورة القيامة الآية 38.

[5] يعد اتجاه الهرمنيوطيقي اتجاها فلسفيا وجودياً تحليلياً نشأ بداية ضمن علم اللاهوت المسيحي لتفسير النص الديني المسيحي تفسيراً جديداً ومغايراً لتفسير الكنيسة في روما.

أنظر عادل مصطفى: فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر، رؤية للنشر والتوزيع ط1، ص 2008 ص 68.

[6] سهيلة زين العابدين: مسيرة المرأة السعودية.. إلى أين. مؤسسة الريان للطباعة، 2003. ص 15–18.

[7] سهيلة زين العابدين: دور المرأة المسلمة في وضعها الراهن. الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1987. ص 55.

[8] سهيلة زين العابدين مسيرة المرأة السعودية... إلى أين م س ص 90.

وحبائل الشيطان. فلما انكشفت عنهم غشاوة الجهل، ودخلت وضعية المرأة مرحلة النقد والبحث الأكاديمي، انتهوا إلى أنهم هم أنفسهم منشأ انحطاطها، وسبب فسادها، وسوء وضعها الاجتماعي، وخلصوا إلى طبيعتها العقلية المتشابهة للرجل والقابلة للترقي، فمنحها ذلك حقها في التمتع بحقوقها واحدا بعد الآخر[1] وتلك غاية مطلوبة في المجتمعات العربية والمسلمة.

فالمجتمع العربي ضيق من دائرة وظيفة المرأة فخصصها بالنتائج، وحصر وظيفتها في التزاوج والتوالد لحفظ النسل، وهي وظيفة تتميز عنهم حين يكون الوضع مقتصراً على أداء تلك الوظيفة. في حين أن الوظيفة التي توكل عادة للمرأة وهي تربية أبناءها، في حاجة إلى تكوين امرأة متعلمة محيطة بعالمها، وأمور دينها ودنياها. فهو عمل عقلي امتاز به النوع الإنساني، ويحتاج إلى معارف مختلفة[2].

إن واقع المرأة لا يرتبط بما يمنحه لها النص الديني من حقوق وحريات، وإنما بما يسمح به المجتمع من مجال للحرية ونطاق لممارسة الحقوق. فالمجتمعات الأوروبية مثلاً وإن اعترفت بحق المساواة بين الجنسين في إعلان حقوق الإنسان والمواطن وإعلان الثورة الفرنسية ودساتير الجمهورية الأولى فإن دولاً كفرنسا مثلاً لم تعترف للنساء بالحق في المشاركة في العملية الانتخابية إلا سنة 1944[3]. فلا غرابة إذن أن يكون واقع المرأة في المجتمعات المسلمة مخالفا لما نصت عليه الشريعة الإسلامية للأسباب السالفة الذكر.

المطلب الثاني:

الأسس الفكرية لمبدأ المساواة

شهدت الحضارات القديمة تصنيفات طبقية صارمة في سياق تطور الفكر الفلسفي والاجتماعي عبر العصور، أثرت بشكل كبير على وضعية الأفراد في المجتمع، من المجتمع المصري القديم الذي كان يميز بين طبقات متعددة، إلى فلسفات اليونان القديمة التي شكلت مفاهيم الطبقية وتمييز الأدوار الاجتماعية بناءً على الجنس، ومع مرور الزمن حاول فلاسفة مختلفون من أمثال فيتاغورس وأفلاطون وأرسطو تسليط الضوء على قضايا المساواة والتمييز ضمن سياقات اجتماعية وثقافية متباينة[4]. في حين أن الفلاسفة الإغريق قدموا تصورات مختلفة حول دور المرأة ومكانتها، فإن فلاسفة الأنوار لاحقاً عبروا عن رؤية جديدة حول المساواة والعدالة، مما شكل خطوة هامة نحو إعادة التفكير في التمييز الاجتماعي وإعادة بناء المفاهيم الإنسانية.

- **الفقرة الأولى: الفلسفات الإغريقية والتنوير الأوروبي: المساواة والتمييز:**

عرفت الحضارات القديمة مبدأ التفاوت كأساس للتمييز بين الناس، ما خلق مجتمعات طبقية يتمايز الأفراد عن بعضهم البعض، فالمجتمع المصري قديماً مثلاً عرف بالتفاوت بين طبقاته الخمسة وعلى رأسها الفرعون الإله، يليه طبقة الكُتَّاب والكهنة (رجال الدين) ثم طبقة الجنود والعساكر، فطبقة الفلاحين والحرفيين، وفي قاع الهرم نجد طبقة العبيد والأسرى.

مع تبلور الفكر الفلسفي اليوناني، اتجهت معظم الكتابات الفلسفية إلى تحديد وضعية الفرد وعلاقته بالمجتمع. فالحضارة اليونانية القديمة وضعت المرأة في أسفل السلم الحضاري، ضمن فئة الجواري المحرومة من جميع الحقوق. بل إن المرأة في المجتمع الأثيني خاضعة للرجل بحكم حمايته لها، وتوليه للمهام العسكرية الدفاعية. فأسطورة الأليادة والأوديسا مجدّت الرجل المقاتل، وتجاهلت دور المرأة في المجتمع، والنساء في المجتمع الأثيني صنفان: صنف الجواري وصنف الحرات، هذا الأخير يقسم بدوره إلى نساء مقيدات بالأغلال لا يغادرن البيوت لأي سبب كان، فيما النساء الأجنبيات لا قيود عليهن داخل المدينة.

[1] قاسم أمين: المرأة الجديدة مطبعة الشعب – مصر 1911 ص 3.

[2] قاسم أمين تحرير المرأة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة 2016 ص 69.

3 jean pierre Maury: ordonnance du 21 avril 1944 relative à l'organisation des pouvoirs publiques en France après la cilibration Mjp, univ-perp.fr.

[4] ويل ديورانت، قصة الفلسفة: من أفلاطون إلى جون ديوي حياة وآراء أعاظم رجال الفلسفة في العالم، ترجمة فتح الله المشعشع، ط 4 (بيروت: مكتبة المعارف، 2014)، ص 491 – 492.

تميّزت المرأة الأثينية بضعف المكانة، إذ كان بإمكان الرجل اقتناء النساء من الأسواق كما يقتني باقي حاجياته، فيختار منهن الزوجات الشرعيات والنصف شرعيات والبغايا. فهو ينظر إلى المرأة نظرة نفعية، ترعى شؤونه، وتنظم بيته، وتربي أبناءه[1]. كما أن الرجل لا يتزوج بالضرورة بسبب الحب، وإنما غايته الحفاظ على نسله وإنجاب الذكور المفترض أنهم جنود مستقبليون[2].

أما في اسبرطة، فقد اعتبرت المرأة مربية للأجيال، تدرب على الحرب والقتال، ويرجى منها أن تلد أبطالاً شجعان. ورغم أنهما عانت في بعض المراحل من الحيف إلا أن قوانين اسبرطة فرضت ارتداء الجميع لنفس اللباس، فيتساوى في ذلك الرجال والنساء. غير أن غاية ذلك لم يكن خلق مساواة بين الجنسين، بقدر ما هو انتزاع أنوثة المرأة وتربيتها تربية عسكرية يغلب عليها طابع الخشونة، لم تكن تسمح لها بإظهار أي عطف أو ضعف مما يميز الجنس اللطيف[3]. وتمتعت المرأة الإسبرطية بحق التملك والتجارة والميراث وفق شروط محددة، كما خصها المجتمع بمسكن منفصل عن والديها أثناء عملية الوضع والولادة، مع حقها في الاستقرار في بيت أسرتها بمناسبة خروج زوجها للحرب[4].

- **الفقرة الثانية: الفلسفات الإغريقية والتنوير الأوروبي: المساواة والتمييز:**

عرف فيتاغورس بأنه أحد أهم علماء الرياضيات خلال القرن السادس قبل الميلاد، كما عرف بكرهه الشديد للطغاة. وفي آخر حياته أسس مدرسته الخاصة جنوب إيطاليا، وسمح للنساء بولوجها لتغذية الجانب الروحي، بالإضافة إلى تعلم الرياضيات والفلسفة والآداب، باعتبارها تلائم وظيفتها الأساسية المتمثلة في تربية الأبناء، لكن ذلك لم يمنع فيتاغورس من التفريق بين النساء والرجال، فالمرأة خلقت إلى جانب الظلمات والفوضى والشر في حين خلق الرجل إلى جانب النور والنظام والخير[5].

اعتبر أفلاطون من خلال كتابه "الجمهورية" أن المجتمع ينقسم إلى ثلاث طبقات: طبقة الحرفيين تقوم بوظيفة سد الحاجيات الطبيعية للمجتمع، وطبقة الجنود تتكفل بحماية الدولة، فيما يقوم السياسيون بقيادة المجتمع وحكم الدولة.

تفترض المدينة الفاضلة التي نادى بها أفلاطون أن كل طبقة من الطبقات الثلاث تملك قوانين خاصة بها، تتميز طبقة الحكام بسيطرة مفهوم الشيوعية في كل شيء بما فيها النساء والأولاد، فأصل مشاكل المجتمع حسب أفلاطون هو الملكية الفردية للأشياء، هكذا أكد على أنه يجب إلغاء حق التمليك والعائلة، فتكون النساء وباقي المقتنيات مشاعة للجميع ثم تتولى الدولة تربية الأطفال وتوزيعهم[6].

انطلق أفلاطون من كون النساء سبباً في صراع الحكام والجنود، فيتوجب بالتالي إزالة أسباب هذا الفساد، بإشاعة النساء في الطبقات الحاكمة دون غيرها، فأساس العلاقة بين الرجل والمرأة هو الإنجاب ضمن مواسم محددة. يُنقل بعدها الأطفال إلى ملكية الدولة، ليتفرغ الرجال والنساء لمهام الحكم والسياسة خارج موسم الزواج.

إن المساواة في نظر أفلاطون لا تستهدف جنسا بعينه، فالهدف النهائي هو إقامة مجتمع المدينة الفضيلة[7]، الذي يعتبر فيه دور الفرد ووظيفته أهم من الفرد نفسه، فالرجال

---

[1] فرات مجيد: نظرة أرسطو للمرأة؛ مركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالي. 2013. ص 360-365.

[2] أحمد المنياوي: جمهورية أفلاطون؛ دار الكتاب العربي. دمشق. الطبعة الأولى 2010، ص123.

[3] أحمد المنياوي: جمهورية أفلاطون. م س. ص 142.

[4] أيمن عبد الله شندى: مكانة المرأة عند اليونان في العصر الهيللينى؛ مجلة بحوث كلية الآداب- جامعة المنوفية عدد 85 – أبريل 2011 ص 17.

[5] عبد القادر عرفة: المدينة والسياسة دراسة في الضروري في السياسة لابن رشد؛ اتحاد الجمعيات الفلسفة المصرية، مركز الكتاب للنشر القاهرة 2006 – ص 252-253.

[6] محمد رشاد دهمس: مسيرة الفكر الإنساني في العصر القديم؛ دار المعارف الجديدة. لبنان 1989 ص 103-104.

[7] أحمد المنياوي: جمهورية أفلاطون، م س، ص110.

والنساء متساوون في القدرات والوظائف، وحينما كانت المرأة ستشارك الرجل في جميع الأعمال الخاصة بطبيعة الحكم، ترتب على ذلك إلغاء نظام الزواج والأسرة داخل الطبقة الحاكمة، مع إباحته ضمن طبقة العمال. فيكون هدف أفلاطون سياسياً بامتياز، وبعيداً عن تحرير المرأة رغم مطالبته بالمساواة. ذلك أنه استثنى أغلب الطبقات من فكرة الشيوعية، فالفئات الشعبية غير معينة بإلغاء نظام الأسرة أو بالمساواة بين الرجل والمرأة.

إن قوة فلسفة أرسطو تكمن في قدرتها على تقنين الواقع المجتمعي في أثينا والتشريع له، وفي تسربها إلى خلايا الثقافة الغربية والأوربية على الخصوص، بما في ذلك الموقف الديني الكنيسي من وضعية المرأة وآراء بعض فلاسفة الأنوار. إذ يذهب جان جاك روسو إلى أن المرأة الخاضعة للرجل هي حقيقة حياتية لا يمكن إنكارها، فالرجل يفترض أن يكون أقوى من المرأة، هذه الأخيرة تعتمد عليه وفق سلطة طبيعية تفرض ذلك، فالقانون الطبيعي يلزم المرأة بإطاعة الرجل والخضوع له[1].

انعكست نظرة الفلاسفة على واقع المرأة في المجتمعات الأوربية، حيث عانت من التهميش والحط من الكرامة طيلة القرون الوسطى، لذلك اعتبر فلاسفة الحداثة ومؤسسو مبادئ عصر الأنوار مبدأ المساواة ضرورة ملحة، لإعادة بناء الإنسان بعد فترات من التمييز بين بني البشر، بين السادة والعبيد، والبيض والسود ، وبين الطبقات الاجتماعية ، وبين الرجال والنساء. فديكارت يعتبر أن "العقل نور فطري إلهي، وهو أعدل الأشياء قسمة بين الناس"[2].

وإذا كان الفلاسفة الإغريق قد اعتبروا اللامساواة قانون طبيعي يعود إلى الطبيعة البشرية نفسها، والتكوين الجسماني لكل جنس منهما، فضلاً عن حاجة المجتمع إلى الطبقية... فإن فلاسفة الأنوار جسدوا نموذج قيم الحداثة بالدعوة إلى نبذ التمييز والتفاوت والعبودية والاستغلال.

المبحث الثاني:
النظريات الفلسفية والمدارس الفكرية المؤسسة لمبدأ المساواة

ساهمت النظريات الفلسفية في تطوير مفهوم المساواة، ومنحه حمولات فكرية وأبعاد معرفية متباينة. فالمساواة كمبدأ إنساني وقيمة كونية تضرب بجدورها في عمق التاريخ البشري، شغلت تفكير الفلاسفة والمفكرين الذين تعرضوا لمسألة التفاوت بين الناس داخل المجتمع الواحد، وما تعلق منه على الخصوص بحقوق الطبقات ومكانة المرأة ودورها في النسق الاجتماعي.

عبرت الكتابات الفلسفية عن نظرة المجتمعات القديمة في العصور الأولى للمرأة ومكانتها وعن أصل التفاوت وحاولت في كثير من الأحيان تبريره بما يلائم واقع الفيلسوف ونظرته للمجتمع والطبيعة، فكان التمايز سمة غالبة على الفكر الاغريقي في تصوره لأصل التفاوت.

حاولت المدارس الفكرية العربية الحديثة تدارك هذا التمايز، والانطلاق من الحقائق العلمية المتوصل اليها، والاستفادة من مبادئ الحركة الانسية التي شهدتها أوروبا. ومن أبرزها منح صورة إيجابية للإنسان باعتباره أرقى الكائنات، والاهتمام بالتعليم والثقافة كوسيلة للرفع من مكانة الفرد، في سبيل خلق نهضة المجتمع، فكانت المساواة أساساً لها رغم ما أثارته من جدل حول مداها وحدودها ومحدداتها.

---

[1] سوزان موللر أوكين: النساء في الفكر الغربي؛ ترجمة إمام عبد الفتاح التنوير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان. ط1، 2009 ص 139.

[2] رونيه ديكارت: مقالة الطريقة لحسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم؛ ترجمة جميل صلبيا اللجنة اللبنانية للترجمة 1970 ص 70.

ذكره عاصم منادي الإدريسي: من التفاوت الطبيعي إلى المساواة؛ مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2016.

على الموقع الرسمي للمؤسسة: https://www.mominoun.com/ آخر زيارة للموقع فاتح ديسمبر 2023.

المطلب الأول:

المساواة من منظور المدارس الفكرية الحديثة

تتضمن الفلسفات السياسية المختلفة رؤى متباينة حول مفهوم المساواة وكيفية تطبيقه في المجتمعات الإنسانية. تُعد المدرسة الليبرالية واحدة من أبرز هذه الفلسفات، التي تبلورت خلال القرن السابع عشر الميلادي، مستفيدة من أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي مثل جون لوك. وقد طرحت الليبرالية تصورات حول المساواة في الحقوق والفرص، مشيرة إلى أن المساواة المطلقة تتعلق بالفرص وليس بالنتائج النهائية، مما يتيح للأفراد التنافس ضمن إطار يضمن عدم التمييز، من جهة أخرى تتناقض الاشتراكية والديمقراطية في مقاربتهما للمساواة، حيث تركز الاشتراكية على تحقيق المساواة الاقتصادية والتقليص من التفاوت الطبقي، بينما تسعى الديمقراطية إلى ضمان المساواة في التأثير السياسي وحقوق الأفراد. وتعرض هذه الفقرة أبرز مفاهيم هذه المدارس الفكرية وكيفية تعاطيها مع قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية.

- **الفقرة الأولى: المدرسة الليبرالية:**

تبلورت الليبرالية كمنظومة فكرية خلال القرن السابع عشر الميلادي، متأثرة بفلاسفة العقد الاجتماعي خاصة كتابات جون لوك، في فترة ساد فيها الفكر الديني على المدني بسبب قوة الكنيسة وضعف مؤسسات الدولة بأوروبا.

يؤمن المذهب الرأسمالي بالتفاوت الضخم في الدخل. وقد أحرج هذا الليبراليين الذين آمنوا ان الأفراد متساوون في الحقوق، ولقد وجد الليبراليون تبريراً يلائم بين احترامهم لكرامة الفرد والمساواة بين الأفراد وبين الواقع الذي يشهد بان هناك تفاوتاً كبيراً بين الأفراد في المجتمع الليبرالي/الرأسمالي[1].

يقر الليبراليون أن حالة الطبيعة حالة من المساواة المطلقة، ولكن هي مساواة مطلقة بين الأفراد في الحقوق وليس في القدرات الجسمانية والعقلية. والمجتمع الليبرالي المثالي يماثل حلبة السباق، حيث جميع الأفراد مشاركين في هذا السباق وجميعهم يقبل أن تستخدم نتيجة السباق لترتيبهم في مراكز مختلفة داخل الهرم الاجتماعي. لماذا يقبل الأفراد هذا؟ لأنهم يعلمون أنه لا يوجد تمييز ضد أي منهم. فكلهم يبدؤون السباق متساويين حيث ينطلقون من نقطة واحدة. ولكن رغم هذا فنتيجة السباق متفاوتة بالضرورة نظراً لأن الأفراد غير متساويين في القدرات، والمنظومة الليبرالية توفر المساواة للجميع في سباق الحياة من خلال مبدأ المساواة في الفرص[2]، أي تقرير مجموعة من الحقوق الرسمية للجميع، فالجميع مثلاً متساوون أمام القانون والجميع لديهم نفس الفرصة في التأثير السياسي من خلال مبدأ صوت واحد لكل فرد، ومن ثم فإن المساواة في المنظومة الليبرالية هي مساواة في الفرصة التي تتاح لكل فرد على قدم المساواة لكي يثبت أنه لا يماثل الآخرين. فالمساواة في الفرصة وإن كانت تضمن نقطة بداية متساوية للجميع في سباق الحياة إلا أنها لا تضمن بالتأكيد نهاية متساوية، ولكن النتائج المتفاوتة هي نهاية عادلة ومنصفة وبالنظر إلى اختلاف الأفراد في قدراتهم. والعدالة في الفكر الليبرالي تبادلية، فهم يعتقدون أن الفرد يحصل على مكاسب في الحياة الاجتماعية بقدر ما لديه من طاقة وما يعطى من عمل[3]. وكلما زادت قدرات الفرد ومواهبه كلما زاد إسهامه في الحياة المجتمعية، ومن ثم فزيادة قدراته تجعل من العدل أن يحصل على عوائد أكثر من المجتمع، فالغني غني والفقير فقير لأن كلاً منهم يستحق ما هو فيه ووفق ما بدله من مجهود.

تعدّ نظرية العقد الاجتماعي بمثابة الأساس الفكري للمدرسة الليبرالية، وتنطلق من كون حالة الطبيعة الأولى سادها نوع من المساواة التامة بين الافراد في الحقوق، دون أن يعني ذلك تساويهم في القدرات العقلية، هذا الاختلاف يفضي الى تعدد التفسيرات لقوانين الطبيعة، وفهم مختلف ظواهرها وللعلاقات الإنسانية بشكل عام.

[1] مورس دوب: دراسات في تطور الرأسمالية، تعريب رؤوف عباس حامد دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2003، ص 34.

[2] جون ستيوارت مل: أسس اللبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996، ص 84.

[3] دياني مراد: حرية – مساواة – اندماج اجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2014، ص 164-165.

وعليه، فالأفراد لهم حقوق طبيعية على قدم المساواة – وهي حسب جون لوك: الحق في الحياة والحرية والملكية– لكن اختلاف قدراتهم يؤدي الى اختلاف قدرتهم على الاستمتاع بها ما يخلق تفاوتاً بينهم في الحالة المدنية، فيصير الهدف الأسمى للمجتمع المدني هو السعي الى تحقيق المساواة في التمتع بالحقوق.

إن المجتمعات الحالية فاسدة حسب بعض مفكري العقد الاجتماعي، لأنها وفرت الرفاهية المادية للأفراد ولكنها سلبتهم المساواة فيما بينهم[1]. هل هذا يعني أن حالة الطبيعة هي حالة من المساواة التامة؟ يؤمن روسو بأن الأفراد في حالة الطبيعة لم يكونوا متساويين ولكن حالة الطبيعة لم تكن فاسدة، في المقابل فإنه يصف المجتمع المدني بالفاسد. لأن عدم المساواة في المجتمعات المدنية الحديثة هي عدم مساواة مصطنعة لتحقيق مصالح نخبة من الأفراد، في حين أن عدم المساواة في حالة الطبيعة الأولى كانت طبيعية، ومن تجلياتها اختلاف القدرات، لكنها مع ذلك لم تخلق علاقة السيد – العبد كما هي في حالة المجتمعات المدنية. فقد كانت حالة الطبيعة الأولى خالية من الأنظمة القانونية والترتيبات المجتمعية التي تحيط بالأفراد، وتفرض عليهم أن يتحملوا علاقات التبعية السياسية التي تفرضها هذه الأنظمة، والترتيبات في المنظومات السياسية الحديثة.

فالأفراد في حالة الطبيعة لم يكونوا يشكلون مجتمعات، حيث أن مثل هذا التكوين المجتمعي لم يكن موجودا ومن ثم لم يكونوا يقبلون بمثل هذه العلاقات، وعليه فروسو قَبِل بحالة عدم المساواة في الطبيعة الأولى لأنها عدم مساواة طبيعية، أما في ظل المجتمعات الحديثة فهي عدم مساواة مصطنعة[2]، اصطنعها بعض الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية. فقد كان يرى أن المجتمع السياسي المثالي هو الذي يوفر للفرد أمنه وحريته، وكان هذا سببا رئيسيا لرفضه المجتمعات السياسية المدنية. ذلك لأنها حدت من حرية الفرد لوجود علاقة السيد– العبد، تنتج عن التبعية السياسية والتي تنتج بدورها عن التمايز بين الأفراد في القوة الاقتصادية والمراكز الاجتماعية، ويعتبر روسو الفرد الأغنى هو الأقوى بالضرورة لأن صاحب القوة الاقتصادية الأكبر هو صاحب النفوذ الأقوى. وهي التي تؤسس علاقة السيد والعبد باعتبارها علاقة تبعية سياسية، اي انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، وهذا يفقد الأفراد أمنهم وحريتهم.

إن عدم المساواة في حالة الطبيعة لم يؤدي أبدا لحدوث صراع – وهو ينتقد هوبز لأنه كان يرى أن الطبيعة هي حالة صراع – فروسو كان يرى أن الصراع لم يعرف إلا مع الانتقال إلى المجتمعات المدنية، فالطبيعة عند روسو في حالة سلام تام وذلك لأنه كان ينظر إلى طبيعة الفرد بصورة مختلفة تماماً عن هوبز[3]. فالأفراد في حالة الطبيعة كانوا يحيوا منعزلين أي أن الفرد لم يكن يحيا في شكل مجتمعي ولأنه كان يحيا منعزلاً، فهو بالتالي كان محايدا أخلاقياً ولم يعرف لا الخير ولا الشر، لأنه كان يرى أن معنى الخير او يولد مع العلاقات الاجتماعية، فطالما هو يعيش في حالة منعزلة فهو محايد أخلاقياً.

إن الإنسان في نظر روسو رغم أنه كان أناني إلا أنه كان يَأنس بالآخرين، حيث كان أنسه بالأخرين يحيد حبه لنفسه يحد من أنانيته تلك، وأنتج كل هذا استقراراً وسلاماً في حالة الطبيعة وفقاً لروسو[4]. إذا كانت هذه هي حالة الطبيعة فما هو المبرر الذي جعل الأفراد ينتقلون من حالة الطبيعة – السلام وارتقائه الأخلاقي إلى حالة المجتمع المدني؟

إن هذا التطور غير طبيعي، فالأفراد الأخرين كانوا على درجة من السذاجة كي يصدقوا هؤلاء الأشخاص – الذين يملكون الجرأة والذكاء – وتسليم الأفراد الأضعف لهؤلاء الأشخاص الأقوى يجعلهم يتمادوا في ذلك، حتى أنهم أصبحوا يملكون الجزء الأكبر من الاراضي لدرجة أنهم لم يستطيعوا أن يزرعوها بمفردهم، فبدأوا يُغْرون الاخرين بزراعتها بمقابل.

---

[1] أنسام عامر السوداني: فلسفة حقوق الانسان هوبز– لوك – مونتيسكيو– روسو، دار الرافدين للطباعة بيروت، 2016 ص 45.

[2] ستيفان جوزباث: موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة توفيق السيف، مجلة الحكمة يوليو 2022.

[3] جان توشار: تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د. علي مقلد الدار العالمية، بيروت 1981 ص 224.

[4] جون لويس، مدخل إلى الفلسفة، ترجمة أنور عبد الملك، دار الحقيقة، بيروت 1973. ص 74.

وكان روسو يرى أن تلك بداية التدهور المجتمعي، وزاد هذا الامر حِدَّة عندما بدأت مجموعة "الأذكى" بجبر الاخرين على أن يزرعوا لهم الأرض دون مقابل[1].

والنخبة التي تملكت هذه الأراضي، إما بالمكر أو الخديعة أو القوة أو بها جميعاً[2]، بدأت تقلق من أن تفقدها أيضاً بنفس الطريقة لأشخاص آخرين أقوى وأذكى، لذلك ستبدأ هذه الفئة القليلة المستفيدة تبحث عن طريقة تضمن لها مكاسبها لهذا قالوا للأفراد الاخرين أنهم يمكن ان يتحولوا إلى حالة المجتمع المدني وأن يصنعوا قوانين تحفظ الحقوق، خاصة حقوق الملكية للأفراد وأن يخلقوا حكومة تضمن إنفاذ هذه القوانين، والناس مرة أخرى كانوا من السذاجة بأن قبلوا هذا العقد الاجتماعي والذي يحمي حقوق الملكية.

تؤمن المدرسة الليبرالية بأن للمساواة قيمة كبرى في المجتمع الحداثي، لكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الحرية[3]. فالمذهب الرأسمالي يؤمن بالتفاوت الطبقي الناتج عن اختلاف دخل الأفراد، وهو ما شكل إحراجاً لدعاة التساوي في الحقوق من منظري هذه المدرسة[4]. ولقد وجد هؤلاء تبريراً منطقياً يوائم بين احترام حقوق الافراد وبين الواقع الذي يشهد بالتفاوت الكبير بينهم.

يقرر الليبراليون أن حالة الطبيعة التي ذكرنا آنفاً والتي يتساوى فيها الأفراد، هي نقطة انطلاق يتوجب على المجتمع ضمانها للجميع دون استثناء، فيما مسار حياتهم هو سباق نحو الظفر بأفضل الفرص للتمتع بالحقوق والحريات، فتكون النتيجة بالضرورة متفاوتة نظراً للتفاوت في القدرات العقلية والبدنية. وعلى أساس تلك النتيجة، يرتب الافراد في المجتمع ويقبلون بمواقعهم لأنهم يعرفون مسبقاً قدراتهم وإمكانياتهم التي أهلتهم لاحتلال مراكزهم، دون تمييز أو حيف في حق من حقوقهم.

إن المساواة في المنظومة الليبرالية هي مساواة في الفرص[5]التي تمنح للأفراد، وفي عدالة ناجعة تضمن للجميع الخضوع للقوانين والاعباء العامة، دون أن يؤدي ذلك الى تقويض منطق الاختلاف الذي بني عليه المجتمع الطبقي، الذي هو في النهاية تحقيق للمساواة والانصاف والمصالح الشخصية دون تمييز.

طرحَ جون ستيوارت ملّ أفكارا مختلفة عن الليبرالية الكلاسيكية حين أقر بضرورة تدخل الدولة لصالح الافراد غير القادرين على مواصلة سباق الحياة[6]، وهو بذلك لا يعد اشتراكيا، وإنما ليبراليا يحاول معالجة مشكلات ليبرالية رغم وصف البعض له بمحاولة خلق ليبرالية اشتراكية[7].

- **الفقرة الثانية: المدرستين الاشتراكية والديمقراطية:**

تمثل المدرسة الاشتراكية على مر التاريخ الوجه الاخر للإيديولوجيا المناهضة للنظام الرأسمالي المتغول، فالاشتراكية كفكر بنت مبادئها الاساسية على محاربة الاستغلال الطبقي ومحاربة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج.

اعتبرت المدرسة الاشتراكية أن المساواة تهدف إلى تقريب التفاوت بين الأفراد وتحقيق تكافؤ الفرص بما يضمن للجميع الاستفادة من الثروات بغض النظر عن القدرات الذاتية والمهارات العقلية ، إذ تنطلق من مقولة أساسية وهي "كل حسب قدرته وكل حسب حاجته"[8] وإن اختلف المؤرخون في مصدرها وتفسيرها إلا أنها تنتهي جميعها عند مبدأ المساواة

[1] أنسام عامر السوداني: فلسفة حقوق الانسان هوبز– لوك – مونتيسكيو – روسو، م س، 2016 ص 89–90.

[2] جان جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2013 ص 55.

[3] جون ستيوارت مل: أسس اللبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996، ص 120.

[4] دياني مراد: حرية – مساواة – اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، م س، ص 182.

[5] روبرت دال: التحليل السياسي الحديث؛ ترجمة علا أبو زيد. مركز الاهرام للترجمة والنشر. القاهرة. 1993. ص 36–38.

[6] جورج سول: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1957، ص 87.

[7] John F. Zipp: Social Class and Social Liberalism; Sociological Forum Vol. 1, No. 2. 1986 pp305-306.

[8] سلامة موسى: الاشتراكية في مصر مؤسسة، هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012، ص 10.

كونه إزالة أوجه التفاوت بين الناس[1]. فالملكية الخاصة هي أساس التفاوت ولتجاوز ذلك وجب – حسب ماركس – القضاء على العمل الجسدي في إنتاج الأشياء عبر تجاوزه لمرحلة الحاجة للعمل بدافع العيش إلى العمل بدافع المتعة لصالح المجتمع فيصير عملاً ممتعاً وخلاقاً.

ويعبر مبدأ المساواة في الفلسفة الاشتراكية عن توزيع الثروة حسب الحاجة لا حسب الإنتاج، أي أن كل فرد يحصل على ما يحتاجه من مواد الاستهلاك والأجر لا على ما يستحقه بفعل إنتاجه.

يعدّ الصراع الطبقي أساس وجود النظرية الاشتراكية، فهو عنصر أساسي لإحداث حركة التغيير في التاريخ الإنساني، والمجتمعات البشرية – حسب ماركس – تعيش في منظومة طبقية تقوم فيها الطبقات المتسيدة باستخدام البناء الفوقي (الفكر والثقافة) لإبقاء الطبقة التابعة في وضع التبعية هذا، ويكون الجميع تابعين ومتبوعين[2].

في المقابل تمثل المساواة القيمة العليا في المجتمع الديمقراطي حسب المدرسة الديمقراطية، فهي السبيل لتحقيق العدل الاجتماعي، فالمجتمع العادل هو الذي يتساوى فيه الأفراد في التأثير السياسي[3] ويكون لديهم القدرة على تسيير الشؤون السياسية والمشاركة الفعالة في العملية التشريعية مباشرة دون وساطة أو حاجة إلى نواب.. فالكل يشرع تطبيقاً لمقولة: حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب.

يعتبر الديمقراطيون أن كل فرد سياسي بطبعه يفكر في مصلحة الجماعة قبل مصلحته الخاصة، فهو بذلك يستحق أن يكون له تأثر سياسي مساو لبقية الأفراد دون تمييز[4]، فتصير المساواة منطلقاً ونتيجة في آن واحد.

عكس الليبرالية التي تنادي ~~المدرسة الديمقراطية~~ بالمساواة في الفرص التي تؤدي الى ظهور مجتمع عادل يتمايز فيه الافراد في قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية ، ما يؤثر على مركزهم السياسي ويمنحهم نفوذاً أكبر أو العكس تبعاً لمستواهم الاقتصادي.

على النقيض من ذلك لم يعل الفوضويون من قيمة المساواة ليجعلوها تحتل قمة الهرم التصاعدي للقيم. فالمساواة عند الفوضويين مقدمة أخلاقية تنبني عليها المجتمعات وليست غاية تسعى إليها هذه المجتمعات، والمساواة هي السبيل الي تحقيق العدالة، ولما انشغل الفوضويون بكيفية إقامة مجتمع المساواة والعدل الاجتماعي، لم يهتموا بأمر التوزيع الأمثل للمناصب، لأن في المجتمع الفوضوي المثالي ستختفي مؤسسة الملكية الخاصة، ومعها شغف الأفراد واهتمامهم بالمناصب التي تلزم لحماية هذه الملكية. وعليه انصب اهتمامهم على الطريقة الأمثل لتوزيع السلع في المجتمع الفوضوي المثالي وقد اختلف المفكرون الفوضويون حول هذا الأمر فالبعض مثل "William Godwin" أكد على أن العدل الاجتماعي يتحقق من خلال المساواة في الإشباع. وعليه كانوا يعتمدون في توزيع السلع مبدأ : "لكل حسب طاقته ولكل حسب حاجته".

ولكن مفكرين فوضويين آخرين رأوا أن العمل الاجتماعي يتحقق من خلال مبدأ المساواة في المعاملة مع اعتمادهم نفس المبدأ

---

[1] محمد فاروق النبهان: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع؛ القاهرة: دار الفرقان للنشر والتوزيع، بيروت 1985، ص 71.

[2] روزماري كرومبتون: الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد – عسان رملاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016، ص 83.

[3] صموائيل فيرمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجا، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات بيروت 2015، ص 115.

[4] شادية فتحي ابراهيم: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان –الأردن– 2005. ص 13.

المطلب الثاني:

الحركة النسوية ودورها في ترسيخ المساواة

ظهرت الحركة النسوية العالمية في بدايات القرن التاسع عشر كرد فعل على التمييز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ضد المرأة، وتطورت عبر موجات مختلفة[1]، بدءاً من المطالبة بالحقوق الأساسية مثل حق التصويت والتعليم والعمل[2]، وصولاً إلى التركيز على قضايا النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. ألهمت هذه الحركة النساء في العالم العربي، وخاصةً في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأت النساء العربيات بتنظيم حركات محلية تهدف إلى مواجهة التحديات الخاصة بالمجتمعات العربية، ومواجهة الأدوار التقليدية والجندرية المقيدة والتمييز القانوني للمرأة العربية[3]. من خلال هذه الحركات، تم تسليط الضوء على ضرورة المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة في مجالات التعليم والعمل والسياسة[4]. على الرغم من الاختلافات الثقافية والاجتماعية، فإن النسويات العربيات استفدن من الأدبيات والنظريات النسوية العالمية في بناء خطابهن الذي يسعى لتحقيق التوازن بين الهوية الثقافية والمطالبة بتحقيق مبدأ المساواة.

- **الفقرة الأولى: الجذور التاريخية للحركة النسوية:**

شكلت الحركة النسوية مرحلة متقدمة من تاريخ الحركة الإنسانية المطالبة بإقرار مبدأ المساواة، ويعج التاريخ الإنساني بنماذج النساء المدافعات عن حقوق المرأة ضد التهميش والظلم المجتمعي وتفشي الثقافة الأبوية، لكنها ظلت محاولات فردية تسعى لإثبات الذات أكثر من كونها دفاعا عن حقوق المرأة ومركزها. إلا أن ظهور فلسفة الأنوار وما تلاها من ثورات غيرت وجه الإنسانية بشكل عام وأنهت عصور الاستبداد والتسلط وأسست للفكر الحقوقي خاصة الثورتين الفرنسية والأمريكية ألهمت النساء الأوربيات والأمريكيات للتكتل في جمعيات ونواد وتشكيل النواة الأولى للحركة النسوية.

عرفت الحركة النسوية بأنها تنظيم ينادي بوضع سياسي يمكن المرأة من حقوقها، فيما عرفها البعض بأنها حركة تسعى لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، كما اعتبرت حركة اجتماعية تهدف لتغيير المكانة الاجتماعية للمرأة في ظل مجتمعات ذكورية تنتقص من قيمتها ككائن حر ومستقل[5].

يكمن الأساس الفكري للحركة النسوية في الإيمان بالمساواة بين الجنسين ونبذ الأفكار التي تروج لتفوق الجنس الذكوري وحاجة النساء الدائم لمساعدة الرجل. بل إن الجانب الرادكالي يعتبر الحركة أسلوباً للتغيير الجذري في البنى الجائرة التي أنشأتها السلطة الذكورية في المجتمع[6].

وعليه فالهدف ليس مجرد إقامة مبدأ المساواة بقدر ما هو تأسيس لمجتمع جديد مكون من عنصرين مستقلين وهما الذكر والأنثى دون أن يكون لأحدهما وصاية على الآخر، إنه أقرب إلى خلق مجتمعين مستقلين عن بعضهما داخل المجتمع الواحد في إطار ما أطلقت عليه الحركة بالمساواة المطلقة في كل شيء.

يعتقد بعض السوسيولوجيون أن الانسية حركة نابعة من نظرية اجتماعية وممارسة سياسية، تعالج التناقض الحاصل

---

[1] Leila Ahmed: Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate; Yale University Press. USA 1992.PP 35-36.

[2] Margot Badran: Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt; Princeton University Press. USA 1995.P12.

[3] Margot Badran: Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt; (Ibid) P20.

[4] Fatima Mernissi: The Veil and the Male Elite: A Feminist Interpretation of Women's Rights in Islam; Addison-Wesley Publishing. USA 1991. P37.

[5] مية الرحبي: النسوية – مفاهيم وقضايا– الرحبة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. دمشق.2014، ص 14.

[6] ولعل أبرز البنيات التي اعتبرتها الحركة النسوية سبباً في اضطهاد المرأة وهيمنة الفكر الذكوري هي مؤسسة الأسرة.

أنظر في ذلك:

جميلة المصلي: الحركة النسائية في المغرب المعاصر–اتجاهات وقضايا– الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة 1، بيروت 2013، ص 228–229.

على مستوى بنية المجتمع بين وضعية الرجل المهيمنة – فكرياً ومادياً – ووضعية المرأة المتسمة بالمعاناة والدونية والإقصاء، فكانت الحركة جوابا على هذه الأزمة المجتمعية.

اختلفت الدراسات حول الجدور التاريخية لمصطلح النسوية (feminism) غير أن أغلبها يرجعها إلى الحركة الإنسية بأوروبا خلال القرنين 17 و18 الميلادي[1]. فاعتبرت النساء الفرنسيات إعلان حقوق الإنسان والمواطن إعلان لحقوق الرجال دون غيرهم خاصة وأن المجتمع مكبل بقيم الكنيسة[2] والأصولية الموروثة عن العصر الوسيط حيث أن المرأة مجرد سلعة ومتاع تباع وتشترى في الأسواق ، ووسيلة للمتعة والرفاء اضافة الى انها ربة بيت و مربية للأولاد في أحسن الظروف. ما دفعهن إلى إطلاق حركات نسائية للمطالبة بتغيير أوضاعهن انتهت بإعلان حقوق المرأة المواطنة سنة 1791.

على نفس المنوال سارت الحركة النسوية البريطانية مستفيدة من المنافسات القوية بين المرشحين لمجلس العموم، الهادفة للمطالبة بحق التصويت للمرأة[3] وحقها في التعليم والشغل والمساواة القانونية والاجتماعية. مرتكزة في ذلك على وثيقة "مطالب بشأن حقوق المرأة" التي أصدرتها "ماري كرافت" سنة 1792. والحملة التي قادتها باربارا لي سميث" للدفاع عن حق المرأة المتزوجة في أن تكون لديها ذمة مالية مستقلة عن الزوج وحقها في إجراء المعاملات المالية من إبرام العقود والتملك والتصرف بممتلكاتها.

لم تقتصر الحركة النسائية في مراحلها الأولى على النساء فقط ، إذ عرف عن الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت مل دفاعه عن الحرية والمساواة ودعوته لتأسيس أول جمعية نسائية في بريطانيا للمطالبة بحق المرأة في المشاركة السياسية[4]. قبل أن تتناسل الجمعيات الحقوقية تباعاً من قبيل جمعية المرأة العاملة والاتحاد القومي للجمعيات النضالية للمرأة (NUWSS) سنة 1882، والاتحاد الاجتماعي والسياسي للمرأة (WSPU) سنة 1903، ورابطة حرية المرأة (WFL) ، وغيرها من الجمعيات والمنظمات التي أقامت أنشطة فكرية وندوات ثقافية ومولت مطبوعات ومنشورات تدافع عن المرأة وتطالب بتغير الوضع الاجتماعي وإعادة الاعتبار للمرأة لتتوج في النهاية بمنحها حق التصويت لمن هن فوق الثلاثين عاماً في بريطانيا ابتداء من سنة 1918[5].

بعد مظاهرة مليونية شهدتها لندن طالبن فيها بإقرار المساواة ورفعن سقف طموحاتهن إلى المطالبة برواتب التضامن لفائدة الأرامل ضحايا الحرب العالمية الأولى، وسن قوانين تجرم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، والمساواة في الأجر والاعتراف بالأمهات غير المتزوجات... استفادت الحركة النسوية من الأحداث العالمية الكبرى التي لحقت الحرب العالمية الأولى والحاجة الملحة لليد العاملة النسائية لفرض تصوراتها والدفاع عن مصالحها كما ألهمت المقررات والقوانين الدولية الحركة النسائية للاستفادة من مجال الحقوق والحريات الذي صار عماد المجتمعات الديمقراطية لما بعد الحرب العالمية الاولى معتمدة في ذلك على وهج الحركات الشبابية والطلابية والمد الاشتراكي اليساري[6] والصراع الفكري بين الماركسية وأصحاب المذهب الفردي الليبرالي وظهور المدارس الأوربية الحديثة كالفوضوية والوجودية ومدرسة فرنكفورت.

تعرضت الحركة النسوية للانقسام الحاد، نتيجة ظهور تيارات راديكالية تؤمن بأفكار متطرفة، وتصور الرجل كعدو للمرأة، ولا تضع مصلحة المجتمع والأبناء في الاعتبار،

---

[1] هبة شريف: ن.. النسوية؛ العربي للنشر والتوزيع القاهرة 2018. ص 10.

[2] رائدة شبيب: مسارات الحركة التسوية الاوربية ومالاتها الراهنة؛ مجلة البيان، التقرير الثامن. الرياض.2011 ص98.

[3] ص 338 –339.

[4] جون سي درابزك، باتريك دنلفي: نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هاشم أحمد محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 55.

[5] جون سي درابزك، باتريك دنلفي: نظريات الدولة الديمقراطية، م س، ص 337.

[6] كوماري جاياواردينا: النسوية والقومية في العالم الثالث؛ ترجمة ضحوك رقية – عبد الله فاضل. دار الرحبة للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. 2016. ص66–65.

خاصة تلك الحركات التي ترجع سوء وضعية المرأة إلى البناء المجتمعي المرتكز على الأسرة، وترى فيه سبباً مباشراً في ما تعانيه المرأة من ظلم وإجحاف، وعليه يجب هدم الأسرة لضمان الاعتراف بالمرأة ككيان مستقل. وهي أفكار لقيت معارضة شديدة من طرف مكونات نسوية، رأت في ذلك انحراف عن مسار التظلم، وتكريساً للعزلة والاضطهاد، ودعت إلى تدعيم الكيان الأسري، وسن تشريعات لحماية الأمومة والإنجاب، وتمتيع النساء بامتيازات وظيفية وعملية، مراعاة لوضعهن الخاصة خلال فترات الحمل والرضاعة.

أثمرت جهود ونضالات الحركة النسوية عقد مؤتمر دولي لتحرير المرأة سنة 1975 بمكسيكو سيتي[1]، جمع جل الجمعيات والمنظمات النسائية المختلفة التوجهات، وخرج بتوصيات مهمة منها؛ الدعوة إلى المساواة في الأجر متى تساوى العمل، وإنشاء دور الرعاية للأطفال، والاستخدام الحر لموانع الحمل، وحق المرأة في الإجهاض في حالات الضرورة، وتوفير الحماية للمرأة من العنف المنزلي.

نادت النسوية بإزالة أسس التمييز الممارس ضد النساء والسيطرة عليهن في كافة الميادين، إذ أن العلاقة النمطية بين الجنسين جعلت المرأة مخلوقاً تابعاً للرجل، وذلك راجع إلى سيطرة هذا الأخير على مقاليد السلطة في المجتمع، من خلال احتكار الاقتصاد، ومصادرة المال والقوة، فيكون بذلك مصدر اضطهادها. وطالما لم تتمكن المرأة من إزالة هذه العوائق، والوصول إلى مرحلة الاستقلال التام بكيانها عن الرجل، فلن تجد سبيلا إلى الخلاص، ولن تنجز التحول المطلوب في مسيرتها نحو المساواة[2].

- **الفقرة الثانية: الحركة النسوية وأثرها على تأصيل مبدأ المساواة في المجتمعات العربية:**

تأثرت المجتمعات العربية بالتحولات الفكرية الأوربية نتيجة الاتصال الوثيق الذي أحدثته الحملات الاستعمارية والبعثات الطلابية والعلمية التي قام بها الباحثون العرب فنقلوا عبرها أفكار ورواسب ثقافية انتهت لدى البعض بالمطالبة بالحقوق والحريات، فيما بلغت حد التصادم مع قيم المجتمعات المحافظة لدى البعض الآخر في سعيهم نحو هدم بنيات المجتمع التقليدي.

ومن ضمن الكتابات الأولى التي ظهرت في المجتمعات العربية والتي آمنت بحقوق المرأة والترافع عن قضاياها، نجد رفعت رافع الطهطاوي، الذي يعد من دعاة الإصلاح والتجديد في الفكر العربي المعاصر، والذي ألف كتابه الشهير: "الأمين لتعليم البنات والبنين" وكذا قاسم أمين، صاحب كتاب "تحرير المرأة" والتمدن الإسلامي وكذا كتاب "المرأة الجديدة". والتي تتفق جميعها حول منح المرأة في المجتمعات الشرقية حريتها، وإن كان مطلب المساواة فيها يتمظهر على استحياء. حيث أورد قاسم أمين في تحرير المرأة: أن المساواة في التعليم بين الذكور والإناث لا تتجاوز المستوى الابتدائي، بعدها يصبح من حق رب الأسرة منع الفتيات من التمدرس، بحجة تعلم أعمال البيت، والتفرغ للاستعداد للزواج... وهي الفكرة التي تراجع عنها فيما بعد، حين أورد ضمن "المرأة الجديدة" أنه لا يجد من الصواب أن "تنتقص تربية المرأة عن تربية الرجل" فعلى المرأة أن تتعلم حرفتين على الأقل في مسار حياتها تربية الأطفال والطب، وهذا الأمر يحيل على تحولَين اثنين في فكر قاسم أمين ودفاعه عن وضعية المرأة العربية، يتمثل الأول في مطلبه بتمكينها من مهنة الطب، مع ما تتطلبه من تكوين عال، وضرورة السماح للفتيات بإتمام تعليمهن، فيما التحول الثاني يهم ممارسة أشغال خارج البيت إلى جانب الرجل، وهو تحول سيغير موقع المرأة في الفكر العربي، وسيفتح الأبواب أمام نداءات التحرر والمطالبة بالمساواة، وظهور مجموعة من المثقفين المؤسسين للحركة النسوية العربية، أمثال هدى الشعراوي ودربة شفيق وملك حنفي ناصف... تأثرت الحركة النسوية العربية بنظيرتها الغربية، إلى حد أن وصفها البعض بالنسخة العربية لواقع المرأة الأوربية بشكل مشوه، ذلك أن عملية نشر الوعي الفكري بحقوق المرأة ومركزها الاجتماعي المساوي للرجل لم تتم بنفس السرعة التي شهدتها المجتمعات

[1] مية الرحبي: النسوية – مفاهيم وقضايا – م س، ص 122.

[2] Sarah Gamble: the Routledge critical dictionary of feminism and post feminism. Routledge. New York. 2000. pp86-139. .2002 .ترجمة أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة. الطبعة الاولى. القاهرة

الأوربية، وهو ما يجعل النساء العربيات في وضع المتسرع وغير مسايرات للتحول المجتمعي.

فإذا كانت مطالب الحركة النسوية العربية تتجاوز مشاركة الرجل سوق الشغل والمساواة في الأجر، إلى المطالبة بالاعتراف بذات المرأة المستقلة، بعيداً عن قيود المجتمع والدين والسلطة، وهو مطلب يتم في ظل انتشار الأمية والبطالة والفقر بين أغلب نساء الوطن العربي، ما يخلق فجوة صارخة بين مطالب الحركة وواقع المرأة العربية، ويجعلها منفصلة عن المجتمع، وغير معبرة عن مطالبها. كما أن الحركة النسوية العربية استنسخت الاتجاهات الفكرية الأوربية للحركة الإنسية، فظهر ضمنها التيار الليبرالي وآخر اشتراكي وماركسي وحتى الراديكالي.

على المستوى الوطني ظهرت بعض ملامح الحركة النسوية خلال مرحلة الحماية، في إطار الفرع النسائي لحزب الاستقلال، وجمعية أخوات الصفا التابعة لحزب الشورى والاستقلال، إلا أنها لم تتجاوز سقف المطالبة بالتعليم الثانوي للفتيات، وفتح سلك خاص بالتعليم العالي للنساء بجامعة القرويين[1].

شكل تأسيس الاتحاد الوطني النسائي المغربي مرحلة حاسمة في مسار الحركة النسوية المغربية، حيث أسس مراكز لتكوين النساء وتأهيلهن لولوج سوق الشغل في مجالات الخياطة والحياكة والطبخ، وتشكيل تعاونيات نسائية لتربية النحل وصناعة الجبن... وغيرها من المجالات التي تشجع النساء على الانخراط في سوق الشغل وتوظيف قدراتهن في مجال الاقتصاد والمالية[2].

خلال سبعينيات القرن الماضي، ظهر الجيل الثاني من الجمعيات النسائية التي أخذت على عاتقها تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، على مستوى التشريع والقضاء والعلاقات الاجتماعية، ومحاربة كافة مظاهر التمييز، وتشجيع مشاركة النساء في العمل السياسي، وتوجت عملها بإعلان الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية سنة 1999، بهدف تمكين المرأة من ممارسة حقوقها، خاصة ما تعلق بولايتها الشرعية على نفسها وأموالها، تم تلى ذلك إصدار مدونة الأسرة محل مدونة الأحوال الشخصية. وقد ساهمت التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وانفتاحه على الخارج، إلى جانب توقيعه على مجموعة من الاتفاقيات الدولية الملزمة، في بلورة تصور جديد لوضعية المرأة في المجتمع والاتجاه نحو إقرار المساواة الفعلية وتجريم التمييز.

ورغم معارضة بعض أطياف المجتمع – رابطة علماء المغرب وجمعية خريجي دار الحديث الحسنية وحزب العدالة والتنمية – للتعديلات المقترحة إلا أن المدونة عرفت طريقها نحو المصادقة والتطبيق فكانت رغم نواقصها – ثمرة جهود الحركة النسائية المغربية.

نتائج الدراسة:

يعدّ دراسة مفهوم المساواة في الأديان والثقافات موضوعاً غنياً ومعقداً، حيث يختلف تعريف وتطبيق المساواة بشكل كبير من دين إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. ان إشكالية تقبل المجتمعات العربية لمفهوم المساواة تشكل موضوعاً معقداً بسبب تداخل العوامل الدينية والثقافية والتاريخية، وقد أظهرت الدراسة كيف أثّر الفكر التنويري الغربي في بعض المفكرين العرب، لا سيما من خلال البعثات الطلابية التي نقلت أفكار المساواة والعدالة، ومع ذلك واجه الموروث الديني والثقافي تحديات متباينة؛ حيث أعاق أحياناً توسيع مفهوم المساواة، بينما أتاح الفقه والاجتهاد فرصاً لتأصيلها في بعض الأحيان.

تُظهر الدراسة أن مفهوم المساواة يتباين بشكل كبير بين مختلف الأديان والثقافات، حيث يتأثر بعدة عوامل، كما يختلف التطبيق بناءً على السياق الثقافي والتاريخي، إذ أن بعض المجتمعات تُعزز المساواة عبر قوانين وسياسات عامة موجهة، في حين تحتفظ أخرى بالتراتبية الاجتماعية والمحاصصة والتقاليد الموروثة كجزء من سياستها لحماية السلم الاجتماعي، رغم ذلك فإن هناك جهوداً مستمرة لتعزيز المساواة امام القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار التزام الدول بالمعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

[1] جميلة المصلي: الحركة النسائية في المغرب المعاصر–اتجاهات وقضايا– م.س، ص 76–77<

[2] الموقع الرسمي لوزارة التضامن والادماج الاقتصادي والاسرة https://social.gov.ma/ تاريخ آخر زيارة 2 يناير 2024.

وقد ساهمت الحركة النسوية العربية في تطوير مبدأ المساواة، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة في مجتمعات محافظة، حيث اصطدمت المصالح السياسية والثقافية بتفسيرات دينية معينة، وعلى الرغم من مصادقة الدول العربية على اتفاقيات دولية مثل "سيداو"، ما زالت هذه الدول تجد صعوبة في تطبيق تلك الالتزامات على أرض الواقع، وذلك بسبب محاولاتها التوفيق بين الخصوصيات المحلية والضغوط الدولية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة التركيز على نشر النصوص الدينية التي تحث على بلورة القيم الإنسانية والمساواة بين الناس، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين.. من جميع الاديان والمذاهب؛
- سنّ مناهج دراسية تعزز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على النصوص التي تدعو إلى احترام الآخر وحقوقه؛
- سنّ قوانين وتشريعات وطنية تضمن المساواة بين جميع المواطنين، مثل قوانين مكافحة التمييز، وضمان المساواة في فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية ودسترتها؛
- دعم المبادرات المحلية التي تهدف إلى تقوية الروابط المجتمعية على أساس المساواة والاحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف.
- تعزيز المساواة في المجتمعات العربية عملياً، مع احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية لجميع المذاهب والاديان.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد المنياوي: جمهورية أفلاطون؛ دار الكتاب العربي. دمشق. الطبعة الأولى 2010.
- أحمد شلبي: مقارنة الأديان. –المسيحية– مكتبة النهضة المصرية؛ ج2، الطبعة العاشرة.1998.
- الإمام البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم والغضب باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه تحت رقم 2442 الجزء 3 .
- أنطونيوس فكري: دراسات في العهد الجديد انجيل متى، مشروع الكنوز القبطية، طبعة 2000.
- أيمن عبد الله شندى: مكانة المرأة عند اليونان في العصر الهيلليني؛ مجلة بحوث كلية الآداب– جامعة المنوفية عدد 85 – أبريل 2011.
- تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2012/2011. على الموقع الرسمي للامم المتحدة www.on.org تاريخ الزيارة 12ديسمبر 2023.
- جميلة المصلي: الحركة النسائية في المغرب المعاصر– اتجاهات وقضايا – الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة 1، بيروت 2013.
- خالد الشنيبر: حقوق الإنسان في اليهودية، والمسيحية والإسلام مقارنة بالقانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة الملك سعود، 2007، مجلة البيان، عدد 42 لسنة 1434هـ.
- ديفيد جونسون: مختصر تاريخ العدالة. ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة. العدد 387، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. أبريل 2012.
- رائدة شبيب: مسارات الحركة النسوية الاوربية ومالاتها الراهنة، مجلة البيان، التقرير الثامن. الرياض.2011.
- روبرت دال: التحليل السياسي الحديث؛ ترجمة علا أبو زيد. مركز الاهرام للترجمة والنشر. القاهرة. 1993.
- رونيه ديكارت: مقالة الطريقة لحسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم، ترجمة جميل صلبيا اللجنة اللبنانية للترجمة 1970.
- ريم أبو الوفا: صورة المرأة الأجنبية في اسفار العهد القديم: رسالة ماجستير في الآداب قسم لغات شرقية، جامعة المنصورة 2014.
- الزلمي مصطفى ابراهيم: معين القضاة لتحقيق العدل والمساواة، دار احسان للنشر والتوزيع، ط1 2014، العراق.

- سهيلة زين العابدين: دور المرأة المسلمة في وضعها الراهن. الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1987.
- سهيلة زين العابدين: مسيرة المرأة السعودية... إلى أين. مؤسسة الريان للطباعة، 2003.
- سوزان موللر أوكين: النساء في الفكر الغربي، ترجمة إمام عبد الفتاح التنوير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان. ط1، 2009.
- شادية فتحي إبراهيم: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان – الأردن – 2005.
- طارق خليل السعدي: مقارنة الأديان دراسة في عقائد ومصادر الأديان. دار العلوم العربية. ط1. 2006.
- عادل مصطفى: فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر، رؤية للنشر والتوزيع ط1، 2008.
- عاصم منادي الإدريسي: من التفاوت الطبيعي إلى المساواة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2016. الموقع الرسمي للمؤسسة: https://www.mominoun.com/ آخر زيارة للموقع فاتح ديسمبر 2023.
- عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، دار العلمية بيروت 1988.
- عبد الرزاق البدر: خطب ومواعظ من حجة الوداع، مكتبة الملك فهد الوطنية ط1، المدينة المنورة، 2005.
- عبد الرزاق الموحي: حقوق الإنسان في الاديان السماويات، دار المنهاج للنشر والتوزيع. دون ذكر سنة الطبع.
- عبد القادر عرفة: المدينة والسياسة دراسة في الضروري في السياسة لابن رشد، اتحاد الجمعيات الفلسفة المصرية، مركز الكتاب للنشر القاهرة 2006.
- عبد القادر قايلة: مبدأ المساواة بين القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج 2013. على الموقع الالكتروني: https://www.alterinfo.net/تاريخ الزيارة 10ديسمبر 2023.
- غوستاف لربون: حضارة العرب ترجمة عادل زعيتر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2013.
- فرات مجيد: نظرة أرسطو للمرأة ، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالي. 2013.
- فرانيا رانكوتي: المرأة بين التعاليم الإسلامية والواقع المعاصر. مركز دراسات التشريع الإسلامي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.cilecenter.org تاريخ الزيارة 22 ديسمبر 2023.
- فريد عبد الخالق: مبادئ دستورية في الفقه السياسي الإسلامي، دار الشروق، ط1 القاهرة، 1998.
- قاسم أمين: المرأة الجديدة مطبعة الشعب – مصر 1911.
- قاسم أمين تحرير المرأة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة 2016.
- كوماري جاياواردينا: النسوية والقومية في العالم الثالث، ترجمة ضحوك رقية – عبد الله فاضل. دار الرحبة للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. 2016.
- متى هنري: التفسير الكامل للكتاب المقدس، ج1، مطبوعات ايجلز. دون ذكر سنة الطبع.
- مجموعة من المؤلفين: مقالات لكبار كتاب العربية في العصر الحديث. جمع وتنسيق محمد بن إبراهيم الحمد.1425 هـ. على الموقع الالكتروني www.toislam.net تاريخ الزيارة 11 ديسمبر 2023.
- محمد رشاد دهمس: مع مسيرة الفكر الإنساني في العصر القديم، دار المعارف الجديدة. لبنان 1989.
- محمد عبده: الإسلام بين العلم والمدنية، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.
- مصطفى ابراهيم الزلمي: معين القضاة لتحقيق العدل والمساواة، احسان للنشر والتويع ط1 2014.
- مية الرحبي: النسوية – مفاهيم وقضايا – الرحبة للنشر والتوزيع. دمشق، 2014.
- هبة شريف: ن.. النسوية، العربي للنشر والتوزيع القاهرة 2018.

- وفاء الإدريسي: الجواري والغلمان في الثقافة الإسلامية – مقاربة جندرية – مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ط1، 2016.
- جون سي درابزك، باتريك دنلفي: نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هاسم أحمد محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.
- صموائيل فيرمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجا، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت 2015.
- روزماري كرومبتون: الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد– عسان رملاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية:

- Adila abou charaf: women Islamic communities the quest for gender justice. 2003.
- AZIZAH AL HIBRI, A study of Islamic history: or how did we ever get into this mess? in women's studies international forum 5, 1982.
- Jean pierre maury : ordonnance du 21 avril 1944 relative à l'organisation des pouvoirs publiques en France après la libération Mjp, univ-perp.fr
- John F. Zipp: Social Class and Social Liberalism; Sociological Forum Vol. 1, No. 2. 1986.
- Maurice Bucaille : La Bible, le Coran et la science. Les Écritures Saintes examinées à la lumière des connaissances modernes.
- Sarah Gamble:the Rutledge critical dictionary of feminism and post feminism · Routledge· new york.2000.
- The Islamic Cultural Centre, What They Say about Islam, London, The Islamic Cultural Centre, 2002.
- Gender Equality and Decent Work in Jordan 2022, Report To:The International Labour Organization (ILO) https://www.ilo.org/